TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/39(2)/SC.1/L.1/Add.1
24 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣

اللجنة الاولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الاولى للدورة

المقرر: السيد إ . م . ماناكين (الاتحاد الروسي)

إضافة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الاول -	سياسات التجارة ، والتكيف الهيكلي ، والإصلاح الاقتصادي: إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها (البند ٣ من جدول الاعمال) (تابع) ...	٤٩ - ١١٤	٣

الفصل الأول

سياسات التجارة ، والتكيف الهيكلي ، والإصلاح الاقتصادي: إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(تابع)

٤٩ - وأكد ممثل البرازيل أن البلدان النامية اضطلعت بالاصلاحات نتيجة لإدراك عام للحاجة إلى تغيير نماذج التنمية . ففي معظم البلدان النامية ترتبط هذه الإصلاحات بما تم الخلوص إليه من أن سبل التنمية السابقة قد استنفدت . وعليه فالإصلاحات ليست تدابير منعزلة ، بل هي ترمي إلى إعادة تحديد قضايا أساسية مثل دور الدولة وأشكال تمويل التنمية ، بما في ذلك مدى وجوب انفتاح النظام الاقتصادي على الاستثمار الدولي .

٥٠ - ولسوء الحظ ، تجري الاصلاحات في حالات من الضعف وعدم الاستقرار الاقتصادي ، بحيث يتم في كثير من الحالات اتخاذ التدابير في حالات طوارئ دون تقييم كاف لشكلها وتوقيتها وعمقها المناسب . وفي حالات أخرى ، يتم اتخاذ التدابير تحت ضغط من المؤسسات المالية الدولية دون مراعاة للمستلزمات الوطنية للاقتصادات المعنية . وإذا ما أريد للاصلاحات أن تشكل خطوة في عملية تغيير النموذج الإنمائي ، فلا بد لها من مراعاة الحالة الاقتصادية المحددة في كل بلد . وعلى سبيل المثال ، ففي حالة البرازيل ، يؤدي نموذج استبدال الواردات إلى توليد قاعدة صناعية معقدة ومتنوعة تستطيع المحافظة على النمو وكذلك على درجة معقولة من التحديث التكنولوجي . بيد أن هذا النموذج يواجه أزمة نظرا لتزايد ترابط الهياكل الانتاجية على نطاق عالمي وأهمية عوامل الانتاج التكنولوجية ، وكلا الامرين أدى إلى زيادة تكاليف النموذج . كما تعتبر قضيتا اختيار إصلاحات السياسات التجارية وتوقيتها بالغتي الأهمية ، فضلا عن استمرار مشكلة تمويل عملية الاصلاحات . وفي هذا الصدد ، لا يزال عائق الموارد الخارجية يشكل عقبة هامة في سبيل تحقيق التثبيت الاقتصادي الكلي .

٥١ - ومن الواضح أنه لما كان النجاح في توسيع الصادرات لا يمثل القاعدة العامة ، فإنه يشكل تهديدا لقدرة المجهود الاصلاحي على الاستمرار في الامد الطويل . وفي هذا الصدد ينبغي عدم النظر إلى اصلاحات السياسات التجارية على أنها مجرد تحرير للواردات ، بل كجزء من مجهود يرمي إلى تحويل نموذج التنمية إلى نموذج جديد يندمج في الاقتصاد العالمي على نحو أوثق . ومن المسلم به على نطاق واسع أن اللاتماثل بين الانفتاح التجاري في البلدان النامية وتصاعد الحمائية في البلدان المتقدمة هو أهم عقبة وحيدة في سبيل نجاح الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية .

٥٣ - وهناك مشكلة هامة أخرى هي استمرار الجهود المتزامنة التي تبذلها بلدان نامية عديدة في ادماج هياكلها الانتاجية في السوق الدولية . فاستدامة الاستراتيجيات الانمائية التطلعية المستندة إلى الاعتماد على الميزات النسبية القائمة بعيدة كل البعد عن أن تكون مضمونة ، وخاصة إذا كان ذلك يعني الاعتماد على التخصص التصديري في القطاع الأولي . وفي بعض الحالات ، كانت هذه الاستراتيجيات نتيجة مشورة مباشرة من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

٥٣ - واختتم كلمته بالترحيب بزيادة التركيز على الآثار الاجتماعية لبرامج التكيف ، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة الفقر والفئات الضعيفة ، وأعرب عن الامل في أن تستطيع الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف ، بما في ذلك المؤسسات المالية ، ادماج البعد الاجتماعي كسمة رئيسية وهامة في الاستراتيجيات الإنمائية .

٥٤ - ولاحظ ممثل نيجيريا أن انعقاد الدورة الحالية للمجلس جاء بعد مرور سنة على الاونكتاد الشامن عندما تم انشاء آليات وأساليب عمل جديدة للأونكتاد . ولكن يبدو الآن أن ثمة فجوة متسعة بين القول والفعل ، وبالتالي لم يتيسر تحقيق التنمية اطلاقا .

٥٥ - وأكد أن التنمية تعتمد إلى حدٍ كبير على استعداد البلدان الغربية لا لتقاسم تكنولوجياتها فحسب ، بل أيضا لاعتبار البلدان النامية كشريكة في مستقبل مشترك . وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في البلدان المتقدمة ، فإن الفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع . وإن مسألة تكدس الديون في البلدان النامية ، وخاصة في البلدان جنوب الصحراء ، تستعصي على الحل .

٥٦ - وقد قامت بلدان نامية عديدة بتحرير نظمها التجارية إلى حدٍ كبير ، ولكن لم تحدث تحسينات هامة في الظروف المؤاتية لوصول منتجاتها التصديرية إلى الأسواق . وقد أعتمد عدد من البلدان ، وخاصة في افريقيا ، برامج للتكيف الهيكلي ، ولكن مشاكلها لم تخف حتى الآن ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تصاعد التكتلات التجارية وما لها من أثر هائل على النظام التجاري العالمي . ولذلك تعلق نيجيريا اهمية كبرى على نجاح جولة أوروغواي .

٥٧ - وقد اعتمدت نيجيريا عددا من التدابير بموجب برامج التكيف الهيكلي في عام ١٩٨٦ لإنعاش اقتصادها والسير به من جديد في السبيل الصحيح للنمو المطّرد ، ولكن الاثر الشامل على الاقتصاد كان مزدوجا ، إذ أن التدابير عززت الكفاءة وحسّنت توزيع الموارد ، بينما هبط استخدام القدرات في الفروع المتسمة بانخفاض الطلب المحلي وشدة الاعتماد على الواردات .

٥٨ - وكان للبرنامج أيضا آثار سلبية ملحوظة على الناس عموما . فقد ازدادت أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع تكلفة النقد الأجنبي . وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية آثار خطيرة على تكلفة الحصول على رأس المال والسلع الاستهلاكية التي لا يمكن الحصول عليها محليا . كما أدت الآثار السلبية لبرنامج التكيف الهيكلي إلى أحداث شغب سياسية واجتماعية خطيرة .

٥٩ - وتدل خبرة نيجيريا بشأن برنامج التكيف الهيكلي أيضا على أنه بالرغم من أن المناطق الريفية استفادت من تحسين أسعار السلع الزراعية ، فقد كانت هذه الفوائد قصيرة الأمد . ولم يتحقق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما كان متوقعا . وبدلا من ذلك ، شهدت نيجيريا نقلا عكسيا للموارد . وفضلا عن ذلك ، لم يرد دعم خارجي كاف من البلدان المانحة ، أو صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي .

٦٠ - وأكد أنه لا يمكن المغالاة في الحاجة إلى دعم دولي عاجل لاستكمال الجهود التي تبذلها نيجيريا في سبيل الإصلاح الاقتصادي . ويلزم برامج للتمويل الإنمائي الرسمي وتخفيف عبء الدين . وترحب نيجيريا بوضع سياسات منسقة تكفل لمنتجاتها فرص الوصول إلى الأسواق وتمنع الحمائية من اعتراض سبيل الصادرات وتعريض الإصلاحات الاقتصادية الجارية بالفعل للخطر .

٦١ - وأشار ممثل اللجنة ، الذي تحدث نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، إلى الرابطة التي جرى التأكيد عليها في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمانة (TD/B/39(2)/3) بين الاصلاحات الاقتصادية التي اضطلعت بها بلدان نامية عديدة والحاجة إلى تقديم دعم خارجي لهذه الإصلاحات . وقد قدمت الأمانة اقتراحات هامة في هذا الصدد ، ولكنه نظراً لعدم إقامتها هذه الرابطة ، فإن التدابير الخارجية المقترحة تفتقر إلى التحديدات .

٦٢ - وهذا يصح خاصة على المقترحات المتعلقة بتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق . فبينما يعترف التقرير بأنه "تناقصت بعض الشيء التعريفات المفروضة من البلدان المتقدمة من حيث الأهمية" ، إلا أنه يشرع مع ذلك في مناقشة عامة حول المشاكل الناجمة عن التعريفات بالنسبة للبلدان النامية ككل . ونظام الأفضليات المعمم هو بالطبع أداة يمكن أن تساهم في حل هذه المشكلة ، وكما لاحظت الأمانة ، فإن البلدان النامية استفادت في الواقع استفادة كبيرة من هذا النظام . بيد أن فوائد نظام الأفضليات المعمم لا يمكن أن تقتصر على البلدان النامية التي قامت بإصلاحات السياسات التجارية ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذي يشكل أساس النظام التجاري المتعدد الأطراف والذي جرى إعادة تأكيد أهميته في الفقرة ١٣٦ من التزام كرتاخينا . واحترام هذا المبدأ ، الذي يمكن التنبؤ به ، هو السبيل الوحيد لتزويد البلدان النامية بما يلزمها من ضمان فرص الوصول إلى الأسواق .

٦٣ - ورغبة في تحسين ضمان فرص الوصول إلى الأسواق ، اقترحت الأمانة إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص للقيام بمهمة استحداث سبل لمنع المنازعات التجارية . والجماعة تؤيد منع المنازعات التجارية ، ولكن لديها تحفظات خطيرة إزاء سلامة وجود هذا الفريق العامل في الأونكتاد . فالأونكتاد ، بحكم عالميته ، ليس المحفل المناسب لتسوية المنازعات الناشئة عن تفسير الالتزامات القانونية بين الأطراف في اتفاق تجاري إقليمي . ويمكن قول الشيء ذاته عن المنازعات في الغات حول الخلافات المتعلقة بأحكام الاتفاق العام . ويكمن تفادي هذه المنازعات في تحسين القواعد والضوابط ، بما في ذلك إجراءات تسوية المنازعات ، ومن شأن اختتام جولة أوروغواي بسرعة أن يقدم مساهمة هامة في هذا الصدد . وعلى كل حال ، ليس هناك ما يدعو إلى تكرار وظائف آلية استعراض السياسات التجارية القائمة في الغات ، والتي هي مخوَّلة أيضا مهمة منع المنازعات التجارية .

٦٤ - وفيما يتعلق بسياسة المنافسة ، من الأفضل بذل جهود الأونكتاد في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية الذي لديه خبرة واسعة في هذا الميدان . وما زالت الأفكار المتعلقة بوضع قواعد متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف بشأن هذه المسألة سابقة لأوانها . وليس من المناسب كذلك المبالغة في الآثار الضارة المحتملة التي يمكن أن تسببها كارتلات التصدير للبلدان النامية . وليس من شك في أن قضية المنافسة الدولية تشغل بصورة شرعية بال البلدان النامية ذات الاقتصادات المنفتحة . ولذلك فإن اعتماد تشريعات وطنية لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية هو من المسائل ذات الأولوية . وتقدر الجماعة جهود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية فضلا عن الأنشطة التقنية التي تضطلع بها الأمانة لبلوغ هذا الهدف .

٦٥ - وهناك قضية أخرى مثارة في تقرير الأمانة هي قضية التعاون التكنولوجي . ويمكن في الواقع أن يؤدي إدخال برامج التكيف الهيكلي وإصلاحات السياسات التجارية إلى تحسين مثل هذا التعاون . بيد أن هذا الأمر صعب إذا لم يكن البلد المتلقي قد بلغ قدرا معينا من النضوج التكنولوجي . وباستطاعة البلدان النامية تحقيق هذا النضوج بطريقتين: أولاهما من خلال إنشاء مصارف بيانات تكنولوجية يسهل على الصناعات المختلفة الوصول إليها ، وثانيهما بتشجيع الاستثمارات الأجنبية واستيراد التكنولوجيا . ولم يتناول تقرير الأمانة أيا من هذين الجانبين بل ركز حصراً على مسألة الطريقة التي يمكن أن تسهم بها الجهود الخارجية المبذولة في مسائل نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي في نجاح إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية .

٦٦ - وفي بعض هذه البلدان ، فإن أوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية أو الموارد البشرية جعلت من الصعب على الحكومات الاعتماد على جهودها الخاصة . وعليه يشير تقرير الأمانة بحق إلى خطر هو أن بعض البلدان ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، يمكن أن تجد نفسها على هامش الاقتصاد فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي . وفي هذه الحالات ، يمكن أن تكون إصلاحات السياسات التجارية عديمة الفائدة ما لم تصحبها تدابير دعم خارجي محددة .

٦٧ - إن البلدان التي أدخلت إصلاحات بالرغم من الظروف الصعبة تستحق الدعم من المجتمع الدولي لضمان النجاح . وفي كثير من الحالات ، تنبثق هذه الإصلاحات من برامج التكيف الهيكلي التي تم التفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، وبالتالي استفادت من دعم خارجي هام . ولكن هذا النوع من الدعم هو قصير الأمد ويمكن أن تزول فوائده إذا لم يتوفر الدعم الطويل الأمد . ولذلك فالمشكلة هي تحديد تدابير الدعم الدولي الأطول أجلا التي تحتاج إليها البلدان النامية لضمان نجاح إصلاحاتها والتمكن من تحمل التكاليف . وعليه فمن الأفضل للأمانة الاضطلاع بدراسة شاملة عن تدابير الدعم الخارجي المناسبة التي تكفل على الأمد الأطول نجاح إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية بدلا من العمل الذي اقترحته في تقريرها .

٦٨ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني ، يمكن أن تؤدي أمانة الأونكتاد ، على النحو المتفق عليه في كرتاخينا ، دورا مفيدا في مساعدة البلدان النامية على وضع السياسات التجارية لأغراض المفاوضات التجارية وتنفيذ إصلاحات السياسات على السواء . والفقرتان الأخيرتان من تقرير الأمانة جديرتان بالملاحظة في هذا الصدد .

٦٩ - ولاحظ ممثل الصين أن أغلبية البلدان النامية قد أجرت في السنوات الأخيرة اصلاحات اقتصادية ، مما أدى الى توفير الحيوية اللازمة لتنميتها الاقتصادية . واستدرك قائلا إنه بالنظر الى الطابع المترابط الذي يتسم به الاقتصاد العالمي ، فإن نجاح الاصلاحات في هذه البلدان يعتمد اعتمادا شديدا على البيئة الخارجية . وقال إنه بالرغم من أن البلدان النامية قد بذلت تضحيات عظيمة في اصلاحاتها الاقتصادية ، فإنها لم تحظ بما يكفي من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي بل إنها تواجه بدلا من ذلك عقبات كثيرة فيما يتعلق بامكانية الوصول الى الأسواق ، واحتياز التكنولوجيا ، والتدفقات المالية . وتابع قائلا إن الصادرات من بعض المنتجات الرئيسية للبلدان النامية تواجه حواجز تعريفية عالية في البلدان المتقدمة بينما تؤدي مختلف أنواع الحواجز غير التعريفية في هذه البلدان ، بصفة خاصة ، الى إعاقة توسع تجارة البلدان النامية . كما أن البلدان النامية تواجه قيودا غير معقولة في مجال نقل التكنولوجيا . وقد بذلت هذه البلدان جهودا عظيمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وقامت بتحسين البيئة المحلية لهذه الغاية ، ومع ذلك فإن النتائج ليست مرضية لأن

الاستثمار الأجنبي المباشر آخذ في الانخفاض من الناحية الفعلية . ولذلك فإنه يجب على المجتمع الدولي ، وعلى البلدان المتقدمة بصفة خاصة ، اتخاذ تدابير فعالة لتحسين البيئة الخارجية للبلدان النامية من أجل ضمان سير اصلاحاتها الاقتصادية بسلامة والتعجيل في تنميتها الاقتصادية .

٧٠ - وقدم عرضا للاصلاحات الاقتصادية واصلاحات التجارة الخارجية الجارية في بلده فقال إن هذه الاصلاحات التي بدأت في عام ١٩٧٨ قد انتقلت من الأرياف الى المدن ؛ ومن القطاع الاقتصادي الى سائر القطاعات ، ومن اعادة تنشيط الاقتصاد المحلي الى الانفتاح على العالم الخارجي ، وبذلك فهي تؤدي الى مواصلة عملية تاريخية تتسم باهمية عظيمة . وأوضح أن المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في السنة الماضية قد أعلن صراحة أن الهدف من اصلاح الهيكل الاقتصادي في الصين يتمثل في انشاء اقتصاد سوقي اشتراكي من أجل زيادة تحرير وتوسيع القوى الانتاجية .

٧١ - وفيما يتعلق بنظام التجارة الخارجية ، قال إن هذا النظام قد شهد ثلاثة اصلاحات رئيسية حدث أولها في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . فقد تم على نطاق واسع ادخال نظام المسؤولية الادارية بموجب عقود في جميع مؤسسات التجارة الخارجية . وفي الوقت نفسه ، فإن تشغيل مؤسسات التجارة الخارجية في مجالات الصناعات الخفيفة والصنائع والحرف وصناعة الملبوسات قد وُضع لفترة تجريبية على أساس الربح والخسارة . وأوضح أن العناصر الرئيسية للجولة الأولية من الاصلاحات هي ، أولا ، نقل الشركات التابعة والفروع من سيطرة المكاتب الرئيسية لشركات التجارة الخارجية الى السيطرة المحلية وممارسة نشاط التعاقد في ظل اشراف محلي ؛ وثانيا تجميد اعانات التصدير التي تقدمها الدولة ؛ وثالثا اجراء زيادة في احتفاظ الحكومات المحلية بالنقد الأجنبي والسماح باستخدام النقد الأجنبي المحتفظ به لاستيراد المواد أو لبيع هذا النقد في سوق النقد الأجنبي من أجل التعويض عن زيادة تكاليف الصادرات المتكبدة نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية ؛ ورابعا ازالة معظم اعانات الاستيراد . وقال إنه بفضل نظام الغاء المركزية وممارسة نشاط التعاقد ، فإن هذه الجولة من الاصلاحات قد حسنت الى حد بعيد المبادرة المحلية ومبادرة المؤسسات في تنمية التجارة الخارجية . إلا أن هذه الجولة لم تسفر عن الازالة التامة لجميع جوانب عدم الانصاف فيما يتعلق بالاعانات والاحتفاظ بالنقد الأجنبي . وقال إن هذه المشكلة ، بالاضافة الى اعتبارات أخرى مثل حقيقة أن الآلية السوقية في الصين لا تزال غير كاملة إلى حد بعيد ، ونقص موظفي التجارة الخارجية والعدد المفرط من شركات التجارة الخارجية ، قد أدت الى ظهور مشكلة انضباط في مزاولة التجارة الخارجية ، وهي مشكلة لا تزال تنتظر ايجاد حل لها .

٧٢ - وتابع قائلا إن الاصلاح الرئيسي الثاني قد بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . فمن خلال اعتماد تدابير مثل تعديل سعر الصرف ومواءمة مستويات الاحتفاظ

بالنقد الأجنبي ، تمت اشاعة بيئة تتسم بالمنافسة المتكافئة . وقد بدأت مؤسسات التجارة الخارجية تسير على طريق المسؤولية عن تشغيلها المستقل وتنميتها المستقلة ذاتيا وانضباطها الذاتي . وقد أثبت الاصلاح الثاني نجاحه بعد مرور سنة ، مما أراح البلد من عبء مالي ثقيل وحقق له منافع اقتصادية متزايدة وأدى الى تعزيز النمو السليم للتجارة الخارجية .

٧٣ - وفي عام ١٩٩٣ ، اتخذت خطوة هامة أخرى لتحقيق قدر أكبر من التوافق بين النظام التجاري للصين وقواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" . وبصفة خاصة ، تم اتخاذ تدابير اصلاحية هامة فيما يتعلق بتوحيد السياسات التجارية ، والشفافية ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وفتح الأسواق ، وتحقيق التوافق مع قواعد الغات بشأن التدابير غير التعريفية . وأوضح أن اعتماد أنظمة مؤقتة لادارة منتجات التصدير ، استنادا الى الممارسة التجارية الدولية ، وهي أنظمة بدأ تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، يمثل خطوة رئيسية أخرى تتخذها الصين لتعزيز اصلاح نظام التجارة الخارجية عن طريق زيادة اتساق نظام ادارة الصادرات مع قواعد التجارة الدولية . وهكذا فإن سلسلة المنتجات التي تخضع لادارة الدولة قد خفضت الى حد بعيد . ووفقا للأنظمة المعتمدة ، هناك ١٣٨ منتجا من المنتجات المستوردة تخضع لادارة تراخيص حصص الاستيراد من قِبَل الدولة ، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٥٢ في المائة . كما أن الآلية التشغيلية لمنتجات التصدير قد خضعت أيضا لاصلاح رئيسي . فقد تم الغاء ممارسة التشغيل حسب الفئات التي كان معمولاً بها في السابق . فعدا عن ١٦ منتجا من منتجات التصدير التي تتسم بأهمية خاصة والتي تُدار بطريقة موحدة من قبل الدولة ، تتم ادارة منتجات التصدير الأخرى بحرية من قِبَل مؤسسات التجارة الخارجية بمختلف أنواعها . وقد تم منح هيئات الادارة الاقتصادية والتجارية المحلية المزيد من السلطات في ادارة الواردات . ويتم الآن الاضطلاع بقدر كبير من نشاط إصدار التراخيص من قِبَل الادارات الاقتصادية والتجارية المحلية وموظفين معينين خصيصا لهذه الغاية . وفي عام ١٩٩٣ ، ألغت الصين أيضا رسوم تعديل الواردات كما قامت في مناسبتين مختلفتين بتخفيض تعريفات الاستيراد المفروضة على ٢٢٥ منتجا و٣٧١ ٣ منتجا على التوالي . وأوضح أنه تم تعديل المستوى العام للتعريفات عن طريق تخفيضها بنسبة ٧,٣ في المائة . ونتيجة للاصلاحات ، أصبح الاقتصاد الصيني مهيئا لبلوغ مستوى أعلى من التقدم في التسعينات . وفي عام ١٩٩٣ ، زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٣,٨ في المائة عن مستواه في السنة السابقة ، بينما ارتفع الناتج الصناعي بنسبة ٢٠,٨ في المائة والناتج الزراعي بنسبة ٣,٧ في المائة ، وحدث توسع سريع في التجارة الخارجية .

٧٤ - وفي الختام ، قال إن الاصلاح والانفتاح في الصين يسترشدان بنظرية البناء الاشتراكي ، مع أخذ الخصائص والظروف الصينية في الاعتبار . وأوضح أن بلده مستعد

للتعلم من تجارب البلدان الاخرى ولبذل جهود لبناء وتحسين الاقتصاد السوقي الاشتراكي للصين .

٧٥ - وفيما يتعلق بانشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص حسبما هو مقترح في وثيقة الامانة ، قال إنه يعتبر أن ذلك سيكون بمثابة مبادرة مفيدة تتفق مع روح التزام كرتاخينا ولذلك فإن هذا الاقتراح يستحق النظر فيه .

٧٦ - وأشار ممثل جامايكا الى تقرير الامانة (TD/B/39(2)/3) فقال إنه لا يوافق على الانتقادات المشارة ومفادها انه رغم أن التقرير يحدد المشاكل إلا أنه لا يبين ما الذي ينبغي فعله لحل بعضها . وأوضح أن مصطلح 'البلدان النامية' يشمل طائفة واسعة من البلدان التي تتسم باختلاف مستويات تنميتها الاقتصادية ونظمها الاجتماعية والسياسية وأن التجربة قد دلت على أنه ليست هناك أية صيغة نموذجية لنهج ازاء السياسة التجارية يمكن تطبيقه على جميع هذه البلدان . ولذلك فإنه من الضروري اتاحة المرونة .

٧٧ - وأضاف قائلا إنه من المسلم به أن البلدان النامية قد دفعت ثمنا باهظا في الاضطلاع ببرامج التكيف الاقتصادي . وأشار إلى أن القرار الذي اتخذته جامايكا مؤخرا لتحرير الاقتصاد قد أعقبه انخفاض حاد وسريع في قيمة الدولار الجامايكي وزيادة حادة مماثلة في سعر السلع الاستهلاكية . إلا أن قيمة الدولار وكذلك الأسعار قد استقرت منذ ذلك الحين . وقال إن ما فعلته الحكومة هو التخفيف عن القطاعات الأضعف من السكان مع محاولة التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية التي اتُفق معها على برنامج التكيف الهيكلي .

٧٨ - وأوضح كذلك أن البلدان النامية ، سواء أجرت اصلاحات أم لا ، قد شهدت انخفاض نصيبها من التجارة العالمية لأن فرصها التجارية قد خفضت . وأشار الى أن نائب الأمين العام للأونكتاد قد بيَّن ، في خطابه الافتتاحي ، أنه من غير المحتمل للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الاستوائية أن تكون مستفيدة رئيسية من أي نمو في الدخل العالمي ينشأ عن جولة أوروغواي ، ذلك أن معظم هذه المنتجات تتسم بمرونات دخل منخفضة . وعلاوة على ذلك فإنه من المحتمل لأية فوائد تحققها هذه البلدان بالفعل أن يقابلها تآكل في الافضليات القائمة التي تسهل امكانية الوصول الى بعض الاسواق بشكل أيسر . وقال إن بلده ، وهو عضو في مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء وطرف في اتفاقية لومي ، قد شهد تضييقا على سوق صادراته من الموز في الجماعة الأوروبية ، الأمر الذي يتنافى مع مبادىء التجارة الحرة التي دعت اليها جولة أوروغواي .

٧٩ - إلا أنه بالرغم من المشاكل التي تواجهها جامايكا ، فإن الحكومة ملتزمة التزاما راسخا بمتابعة الاصلاحات الاقتصادية ، بما في ذلك تحرير التجارة وتدابير التكيف الهيكلي ، مما يتناقض على نحو ملحوظ مع السياسات التي انتُهجت في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات حيث كانت هناك سيطرة كبيرة من قبل الدولة على الاقتصاد . وإذ لاحظ أن تقرير الأمانة قد استخدم جامايكا كحالة تجريبية ، قال إن النتائج التي تم التوصل اليها ليست حاسمة . فعملية الخصخصة ككل ، على سبيل المثال ، لم تتحرك بالسرعة التي كانت مرجوة .

٨٠ - وشدّد على الحاجة الى تقديم دعم دولي عاجل وكبير لاجراء الاصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها البلدان النامية ، بما في ذلك اعتماد برامج معقولة لتخفيف أعباء الديون ، تطبق بصفة خاصة على مشاكل البلدان المدينة المتوسطة الدخل . وأوضح أن المصدر الحاسم لتوفير الدعم الخارجي يتمثل في اتاحة امكانية الوصول الى الاسواق الأجنبية على المديين المتوسط والطويل ، والحاجة الى قيام الشركاء التجاريين باتخاذ تدابير منسقة لازالة الحمائية التي تعيق الصادرات وتعرض الاصلاحات للخطر . وفي هذا الصدد ، أعرب عن تأييده للاقتراح الذي يدعو الى توفير آليات وطنية لتأمين الشفافية من أجل توعية الجمهور فيما يتعلق بالتكاليف والفوائد الاجمالية للحمائية .

٨١ - وقال إنه سيكون من المفيد أيضا انشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص في الأونكتاد لوضع منظورات للانذار المبكر وغير ذلك من المقترحات المناسبة الرامية الى تعزيز الأمن الاقتصادي . وأوضح أن وظيفة فريق يتسم بهذا الطابع ستكون مميزة عن وظيفة تسوية المنازعات المقترحة في اطار منظمة التجارة المتعددة الأطراف التابعة لجولة أوروغواي .

٨٢ - وأضاف قائلاً إن بلده قد بذل جهودا جهيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز اقتصاده وإنه يتطلع الى نقل التكنولوجيا في النهاية بشروط ميسرة . وأوضح أنه من المسلم به بشكل متزايد أن القدرة على بناء طاقة استيعابية لنقل التكنولوجيا وتكييف التكنولوجيات الجديدة لربما كان العامل الرئيسي الذي يتيح دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . وأيد الاقتراح الوارد في تقرير الأمانة ومفاده أنه يمكن للمجلس أن يفوض الأمانة بأن تبدأ في اجراء استقصاء بشأن آلية الأسعار السوقية الأساس بوصفها وسيلة للمساعدة في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

٨٣ - وذكر ممثل رومانيا أن قضايا السياسة التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي لها أعلى الاهمية ، وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى اقتصاد السوق وتمارس عمليات هامة في مجالات التكيف والاصلاح ، تمشيا مع احتياجاتها ومسؤولياتها الانمائية الاساسية . ويوفر تقرير الامانة أساسا مفيدا للمناقشة في اللجنة . غير أنه لاحظ أن البلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى اقتصاد السوق وتواجه مشاكل مماثلة في مجالات التكيف والاصلاح مثل البلدان النامية لم يرد لها ذكر في التحليل الذي أجرته الامانة . وربما تتناول الامانة هذه المسألة في عملها المقبل .

٨٤ - ووصف العناصر الاساسية لإصلاح السياسة التجارية في رومانيا ، فذكر أن رومانيا شرعت بعد كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في عملية تحول ديمقراطي واسعة لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وثمة عنصر أساسي لتلك العملية هو الاصلاح الجذري للسياسة التجارية تمشيا مع مبادئ وآليات اقتصاد السوق وكذلك مع قواعد وضوابط الغات . وبالرغم من الصعوبات التي جوبهت ، فقد ألغيت احتكارات الدولة في التجارة الخارجية والنقد الاجنبي ؛ وألغي التخطيط المركزي للتجارة الخارجية فضلا عن نظام الترخيص التقديري ؛ وتم تحرير وخصخصة أنشطة التجارة الخارجية مع إمكانية تحويل العملة الوطنية داخلياً . وفي الوقت نفسه تم ادخال تعريفة جمركية جديدة تستند الى النظام المتناسق وتمثل أداة أساسية للسياسة التجارية في رومانيا .

٨٥ - ويستهدف اصلاح السياسة التجارية ضمان مشاركة رومانيا الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإدماجها المفيد في الهياكل الاقتصادية الاوروبية . وفي هذا الصدد سيكون هناك دور رئيسي لاتفاق الانتساب المبرم مؤخرا مع الجماعة الاوروبية واتفاق التجارة الحرة مع بلدان الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة .

٨٦ - ويتطلب الاصلاح بذل جهود هائلة للتغلب على المشاكل الداخلية والخارجية التي فجرتها أساسا هياكل اقتصادية مختلة وجامدة وُرثت عن النظام الشيوعي ؛ وانهيار السوق السابقة لمجلس التعاضد الاقتصادي ؛ والخسائر الكبيرة المتكبدة بسبب اجراءات الحظر على العراق وعلى صربيا والجبل الاسود ؛ والحواجز التجارية التي ما زالت تؤثر على صادرات رومانيا في بلدان معينة ؛ والنمو الاقتصادي الراكد في الاسواق الغربية .

٨٧ - ولكي يحقق الاصلاح النتائج المتوقعة ، هناك حاجة إلى دعم معزز من المجتمع الدولي في الجوانب التالية: ضمان حدوث تحسن ملحوظ في فرص الوصول إلى الاسواق ؛ وزيادة الموارد المالية (بما فيها التعويض عن الخسائر الناجمة عن جوانب الحظر الاقتصادي) ؛ وتيسير نقل التكنولوجيات الحديثة فضلا عن الاستثمار المباشر ؛ واستكمال المساعدة التقنية بغية تحسين المهارات الادارية والكفاءة الاقتصادية .

٨٨ - وفي حين تعرب رومانيا عن تقديرها للدعم المقدم حتى الآن ، وخاصة من جانب الجماعة الأوروبية وبلدان أخرى في أوروبا الغربية فضلا عن البلدان المتقدمة الأخرى ، تعتمد رومانيا على المساعدة المعززة من هذه الدول لنجاح اصلاحاتها التجارية والاقتصادية .

٨٩ - وقال ممثل جمهورية ايران الاسلامية إن اجراءات التكيف الهيكلي توصف كنموذج موحد يتم من خلال الخصخصة والتجارة الحرة ، وتقليل الدور الاقتصادي للدولة ، ودعم وتنفيذ اقتصاد السوق لتنشيط الكفاءة والاستفادة من تخصيص الموارد على النحو الأمثل ، وزيادة القوة التنافسية للاقتصاد واستغلال الميزة النسبية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . إن اجراءات التكيف هذه ، التي كثيرا ما يرافقها تخفيض في قيمة العملة الوطنية وإلغاء وتخفيض الاعانات بشكل خطير وازدياد الدين ، لم تعالج الأمراض المزمنة والهيكلية لتلك الاقتصادات بعد انقضاء عقد من الزمان تقريبا . بل بالنظر إلى أن اجراءات التكيف الهيكلي كانت متسرعة وكثيرا ما تمت دون مراعاة الاختلافات في الحالة الاقتصادية والخلفيات التاريخية والظروف الاجتماعية لتلك البلدان ، وبالنظر إلى عدم وجود بيئة دولية مؤاتية تؤدي إلى ظهور آثار ايجابية ، خفضت اجراءات التكيف بشكل متزايد من مستويات المعيشة وأدت إلى نكسات اقتصادية وسياسية .

٩٠ - إن اجراءات التكيف الهيكلي في البلدان النامية لن تحقق نتائج عملية إلا حين تقلع البلدان المتقدمة عن اتخاذ تدابير معطّلة وحين تسود ظروف مواتية على الصعيد العالمي . وإلا فإن قوى الردع الوطنية والدولية ستبدد بسرعة أثر اجراءات التكيف هذه وتعمق من جوانبها السلبية .

٩١ - وفي الوقت الذي تواجه فيه البلدان النامية صعابا في العثور على رأس المال المطلوب وفي الحصول على التكنولوجيات الأساسية المناسبة والخبرة الفنية لتنشيط وتحديث الانتاج ، فضلا عن الصعوبات في تحقيق فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ، وهي عملية شاقة ومكلفة ، يؤدي تحرير التجارة في البلدان النامية إلى خلق نكسات خطيرة لصناعاتها الناهضة كثيفة العمالة ، في حين أن نقص العملات الأجنبية بها منعها من الاستثمار المستمر لرأس المال اللازم لأغراض توسيع وتنويع وتحديث صادراتها ومن أجل تحقيق مزاياها . وفي هذه الحالات يكون من غير الواقعي الحديث عن نجاح سياسات مثل تحرير التجارة .

٩٢ - إن الأهداف من اصلاحات السياسة التجارية هي تعزيز الاستثمار في الصادرات وتنفيذ سياسات لتنشيط الصادرات . وكلا الهدفين متلازمان إلى حد بعيد . إن البلدان النامية لم تحقق نجاحا كبيرا في الحصول على رأس المال الأجنبي المباشر رغم ما

خلقته من ظروف مواتية . ولذا يلزم التعاون النشط من جانب البلدان المتقدمة إن كان المطلوب احراز تقدم في هذا المجال . كما أن تعاون البلدان المتقدمة أساسي لتسهيل استيراد التكنولوجيات الاساسية والخبرة الفنية اللازمة لتطوير الانتاج والنهوض بالكفاءة في البلدان النامية . إن تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية في البلدان المتقدمة وتلافي هذه القيود مستقبلا سيؤدي بالمثل دورا هاما في نجاح اصلاحات السياسة التجارية وفي تحسين الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة .

٩٣ - وأضاف أن بلده بعد ثلاثة أعوام من تنفيذ سياسات التكيف ، حقق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ في المتوسط نحو ٩,٤ في المائة في حين تضاعفت حصائل الصادرات غير البترولية . كما اتسعت أنشطة القطاع الخاص . وفي عام ١٩٩٣ نمت واردات القطاع الخاص بنسبة ٣٥ في المائة في حين نمت واردات القطاع العام بنسبة ٣ في المائة فقط . ويجري انشاء شبكة أمان اجتماعي من أجل حماية قطاعات المجتمع المعرضة للمخاطر . ويواصل بلده اتباع اصلاحات السياسة التجارية من خلال توحيد سعر الصرف ، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مناطق التجارة الحرة ، وزيادة التعاون الاقليمي ، والحماية السليمة للصناعات والانتاج المحلي ، وتحسين السياسات التجارية للقضاء على الحواجز الادارية والتنفيذية ، وتحسين سياسات الحوافز وزيادة القدرة التنافسية .

٩٤ - وأشار ممثل صندوق النقد الدولي إلى أنه من المتفق عليه بوجه عام أن الأحوال التجارية الحرة والمستقرة ، وتأمين فرص واسعة للوصول إلى الأسواق وتوافر بيئة منافسة بناءة خارجيا وداخليا تعمل معاً على توفير أساس للنمو المستدام . ومع ذلك يبدو أن وثيقة الأمانة (TD/B/39(2)/3) تثير بعض التساؤلات بشأن القدر المتحقق من النجاح ودور السياسة في هذا الانجاز ، أي هل كان طريق النجاح هو ذلك الذي يسمح للعوامل الاقتصادية بأن تتخذ قراراتها بنفسها في إطار سياسة داعمة ، أم هل ينبغي على السياسة أن توجه بنشاط عملية تخصيص الموارد . وخلصت الوثيقة ، مثلما خلص "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣" - إلى أن السياسة التجارية المناسبة تستند إلى "مزيج حاذق بين الأسواق وتدخل الدولة" ، بما في ذلك استهداف "إعانات التصدير ، والاعفاءات والخصوم الضريبية وتشجيع بناء القدرات التكنولوجية" (الفقرة ٤٦) مع توفير حماية مؤقتة . ويبدو أن ذلك ينطبق أيضاً على سياسات الإصلاح بشكل أعم .

٩٥ - وربما تكون هذه الاستراتيجية قد نجحت في الماضي ، لكن الازمنة تغيرت . إن الدرجة الحالية من عولمة الانتاج والاستثمار ، بل وتدفقات العمل ، فضلا عن تخفيض هوامش المنافسة ، تتطلب استراتيجية مختلفة . إن الاخطاء التي ارتكبتها معظم البلدان التي سعت إلى "انتقاء الفائزين" والاثر المؤسف لمحاولات تقليد رواد ناجحين بشكل واضح في هذا المجال أدت ، في بعض القطاعات ، إلى قدرة فائضة نتج عنها خسائر

في الاستثمار . بل إن انتقاء الفائزين ببراعة يميل إلى إيجاد هيكل من أصحاب المصالح يسعى إلى المحافظة على أرباح طائلة ، ومن شأن الحالات غير الناجحة أن ترهق الاقتصاد بأنشطة تمتص الموارد لا قِبَل له بها .

٩٦ - إن الأدلة المعروضة في تقرير الأمانة قد استُمدت من متوسط تجربة البلدان النامية وبالتالي لم تلتفت إلى آثار الاختلافات في سلوك السياسة العامة لفرادى البلدان ، وفي توقيت تغيير السياسة ، بل وفي الظروف الشاملة . ونتيجة لذلك أوحى التقرير ضمنا بنتائج للإصلاح عكس الواقع نوعا . فمثلا قيل إن البلدان الـ ١٤ التي لها برامج اصلاح والواردة في العينة كان أداؤها التصديري في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ أقل من أداء متوسط البلدان النامية ، وأدى ذلك ، مقرونا بشواهد احصائية أخرى ، إلى الاستنتاج بأن جهود الاصلاح حققت ، على أفضل تقدير ، صورة مختلطة من النجاح وأن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت والدعم لإجراء تحسينات ملموسة في الانتاج .

٩٧ - وإذا سلمنا بأنه من الأساسي توفير ما يكفي من الوقت والدعم خلال العملية ، يمكن مع ذلك الوصول إلى تفسير مختلف للنجاح أو الفشل الذي حققته البلدان في عملية الاصلاح والعوامل الواردة فيه . وتبين أمثلة شيلي والمكسيك وتركيا النجاح المحرز من خلال استراتيجيات خارجية التوجه . إن نجاح السياسة العامة لا ينبع من مجرد الاعلان عن برنامج للاصلاح بل من تنفيذه الثابت ، ويتطلب تدابير اصلاح تخلق هيكلا ايجابيا للحوافز ، واستقرارا اقتصاديا كليا يخلق اطارا مناسبا لاتخاذ القرارات .

٩٨ - ومن الواضح ، رهناً بنقاط البدء والخبرة السابقة ، أن الوقت اللازم لإقرار المصداقية سيختلف بين البلدان وسيؤثر بشدة على النتائج المتوقعة . وخلال الأعوام الخمسة الماضية أحرز عدد من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي تقدماً كافياً في مسارات التكيف الخاصة بها ، مما مكّنها من قبول التزامات الفروع ٢ و٣ و٤ للمادة الثامنة مما يعني تحريرها من قيود المدفوعات المفروضة على المعاملات الجارية (مثل غامبيا ، جمهورية كوريا ، المغرب ، تايلند ، تونس ، تركيا) . وخلال الفترة نفسها ألغت بعض البلدان ، في إطار جهودها الإصلاحية ، القيود التجارية التي بقيت في ظل غطاء ميزان المدفوعات لاتفاق الغات وألغت هذا الغطاء (مثل الأرجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، غانا ، جمهورية كوريا ، بيرو) . وكان لهذه الاجراءات أثر إيجابي على الأسواق المالية الدولية تحديداً ، وعلى المناخ التجاري والاستثماري بوجه عام ، بأن خلقت الثقة في استمرار اتباع سياسات اقتصادية سليمة ، مع تجنب اللجوء إلى فرض قيود على المعاملات الدولية الجارية . إن الدراسة المتأنية للحالات الناجحة والأقل نجاحاً - مثلما سيجري في إطار برامج عمل اللجان الدائمة الجديدة والأفرقة العاملة المخصصة - لا بد وأن تساعد في إلقاء الضوء على ما هو فعال وما هو منعدم الفعالية .

٩٩ - ويشاطر صندوق النقد الدولي في الرأي بأن حاجة ماسة إلى تحقيق نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي من أجل تعزيز وضمان فرص الوصول إلى الاسواق ، وتدعيم النظام المتعدد الاطراف في المجالات المشمولة باتفاق الفات وتوسيع القواعد والنظم المتعددة الأطراف لتشمل مجالات أخرى ، مثل الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس ، وحقوق الملكية الفكرية . إن التوصل إلى نتيجة ناجحة من شانه أن يسهم مادياً في المناخ الايجابي للاستثمار الذي يشكل شرطاً لازماً للنمو المستدام .

١٠٠ - وأعرب ممثل استراليا عن تأييده لجهود بلدان كثيرة من أجل دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي ، رغم احتمال استمرار النمو البطيء والتكاليف الاجتماعية الباهظة للتكيف الهيكلي . ومن رأي استراليا أن وجود اقتصاد عالمي قوي شرط لازم لنجاح إعادة الهيكلة ، وأن ذلك يتحقق على أفضل وجه عن طريق استمرار تحرير التجارة ، وأن إلغاء أو تقليل الحواجز التجارية من شانه أن يخلق نمواً أكبر مما تخلقه المساعدة الانمائية . وتؤيد استراليا هذا التقليل في الحماية كما تؤيد تكليل جولة أوروغواي بالنجاح . واقترح ، اتساقاً مع دور الاونكتاد ، أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في أمر إرسال رسالة واضحة إلى الاطراف الرئيسية المتفاوضة في الجولة تفيد بأن النمو وتوقعات التنمية في عدد واسع من البلدان يتوقفان على نجاح مفاوضاتها .

١٠١ - وقد احتفظت استراليا بمستوى مساعدتها الانمائية وهي تؤيد الإقراض المتعلق بالتكيف الهيكلي من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وثمة حاجة إلى توفير شبكة أمان اجتماعي من أجل تخفيف الآثار الضارة للاصلاح . كما تؤيد استراليا قيام البلدان النامية بإنشاء الجهاز الذي يوفر هذه الخدمات الاجتماعية التي تشكل جزءاً من هياكل الإدارة الجيدة ، وأنها على استعداد للمساعدة في هذا المجال في ضوء خبرتها .

١٠٢ - إن الهيكل المنقح للاونكتاد ، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالخصخصة والفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا واللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، يتيح فرصة واسعة لدراسة المسائل التي تصاحب التكيف الهيكلي . وتدرس استراليا المواضيع التي يمكن أن تعمل فيها مع الاونكتاد في ميدان التعاون التقني . ومن الادوار الناشئة للاونكتاد مساعدة البلدان النامية على تحقيق مهارات السياسة التجارية . وتؤيد استراليا المجموعة المتكاملة من المسؤوليات التي يُعتقد أنها ستقع على عاتق الاونكتاد نتيجة إصلاحات منظومة الامم المتحدة ، وهي على استعداد للإسهام في هذه العملية لكي يحتفظ الاونكتاد بدوره الفعال داخل المنظومة .

١٠٣ - ولاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن المشاكل المتصلة بتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحرير التجارة ودعم التعاون الاقتصادي اجتذبت في الأعوام الأخيرة اهتماماً كبيراً في كل من منظومة الأمم المتحدة وفي سائر المنظمات الاقتصادية الدولية ، وكذلك في المفاوضات الثنائية على أعلى مستوى سياسي . وقال إن استكمال جولة أوروغواي لا بد وأن يسهم إسهاماً هاماً في حل هذه المشاكل بتقوية الضوابط المتعددة الأطراف في العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ بإمكانات الوصول إلى الأسواق في مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي . ولا يوجد بديل معقول عن تحرير التجارة الدولية ، وتشارك روسيا في هذا المفهوم تماماً .

١٠٤ - إن عملية الإصلاح الاقتصادي ، وهي عملية لم يسبق لها مثيل في شموليتها في بلده ، تشمل دمج روسيا في النظام التجاري الدولي واعتماد "قواعد اللعبة" القائمة في التجارة الدولية . وفي هذا السياق تُتَّخذ التدابير لكي تحدث الإصلاحات الاقتصادية الداخلية في وقت متزامن مع إنشاء أدوات سوقية التوجه تنظِّم العلاقات الاقتصادية الخارجية . وكجزء من تحرير التجارة في روسيا بصفة خاصة ، لا تطبق أي قيود كمية على الواردات ، وستصبح التعريفة الجمركية هي المنظِّم الأساسي لتدفقات الواردات . ومن المتوقع أن يُعتمد قريباً جداً قانون جديد بشأن التعريفة الجمركية يأخذ الخبرات الدولية في الاعتبار ويستفيد من خبرة المنظمات الاقتصادية الدولية على أساس غير رسمي . وفي الوقت نفسه فإن التعريفة المؤقتة السارية تقضي بمعدل رسم موحد نسبته ١٥ في المائة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، ويطبق على أغلبية ساحقة من السلع المستوردة . وتم الإبقاء كاملاً على النظام التفضيلي للسلع التي منشؤها البلدان النامية ، ويطبق رسم نسبته ٧,٥ في المائة على هذه الواردات ، في حين تعفى الواردات من أقل البلدان نمواً من الرسوم .

١٠٥ - وهناك جانب هام آخر لإصلاح الآليات الاقتصادية الخارجية في روسيا هو إنشاء إطار قانوني يستند إلى الممارسات الدولية مع الجمهوريات السوفياتية سابقاً . وعُقدت مؤخراً اتفاقات إنشاء مناطق للتجارة الحرة مع غالبية هذه البلدان ، تقضي بتبادل الإعفاء من رسوم الاستيراد . ومن المقرر أيضاً إلغاء الرسوم على الصادرات ، رهناً باستقرار الاقتصاد الوطني .

١٠٦ - إن تعاون روسيا المتزايد النشاط مع المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف ، وخاصة مع الغات يشكل جزءاً مكملاً من الإصلاحات الاقتصادية الجارية . وقد أنشئت لجنة حكومية مشتركة بين الوكالات لكي تعالج بطريقة شاملة المسائل المتصلة بانضمام روسيا مستقبلاً إلى الغات .

١٠٧ - وأكد أن المسائل التي تناولتها وثيقة الأونكتاد تناسب أيضاً البلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى اقتصاد السوق . إن الفرص المأمونة للوصول إلى الأسواق وتوافر نظام مستقر للتجارة الدولية بصفة خاصة لا يشكلان فقط الشروط اللازمة للتكامل الحقيقي في الاقتصاد العالمي ، بل يمثلان أيضاً وسيلة للتغلب على الأزمة الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، ووفقاً لبعض التقديرات ، فإن تحرير فرص وصول السلع الروسية إلى الأسواق سيزيد عوائد الصادرات بمبلغ ٣ مليارات دولار أمريكي . وينبغي حل هذه المشاكل بين الشركاء التجاريين على أساس الحوار وتوافق الرأي .

١٠٨ - وأعرب عن أسفه إذ أن الأزمة الاقتصادية في روسيا أثرت تأثيرا سلبياً على تجارتها الخارجية ، بما فيها التجارة مع البلدان النامية . ومع ذلك ، وحتى في هذه الظروف ، تسعى روسيا جاهدة إلى الابقاء على العلاقات التقليدية مع البلدان النامية ، وخاصة بالابقاء على الأفضليات التجارية كاملة . وتأمل روسيا من جانبها أن تبدي البلدان النامية الفهم والصبر ، إذ أن إنعاش الاقتصاد في روسيا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تكثيف علاقاتها التجارية والاقتصادية مع هذه البلدان .

١٠٩ - وأيد اقتراح إنشاء آلية للإنذار المبكر بغرض منع النزاعات التجارية . ومع ذلك ينبغي ألا تكون هذه الآلية نسخة من الأدوات الحالية لتسوية المنازعات ، وخاصة في الفات ، بل يجب أن تخدم كجهاز للتنبؤ على المدى البعيد . وبالنظر إلى أهمية آلية الإنذار المبكر ، ينبغي دراسة إمكانات استخدام الموارد من الميزانية العادية الحالية للأونكتاد تحقيقاً لهذا الغرض .

١١٠ - واسترعى ممثل سويسرا الاهتمام إلى عدد من الاستنتاجات التي ظهرت من المناقشات التي دارت في اللجنة ، أولها وأهمها أنه لا يوجد بديل عن الإصلاحات الرامية إلى قيام بيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحاً وزيادة تحرير الاقتصادات المشاركة . وبالنظر إلى أن الانتكاس المستمر يجعل هذا التحول أليماً بصفة خاصة ، فقد اعترفت حكومة سويسرا بالحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية ، وخاصة أشدها فقراً ، لكي تصمد في وجه الصدمات التي تسببها الاصلاحات .

١١١ - ثانياً تحتاج أشد البلدان فقراً إلى الدعم لاستكمال تكيفها الهيكلي وإصلاحاتها الاقتصادية ، خاصة وأن التكاليف الاجتماعية المتكبدة في مسار هذه الاصلاحات من شأنها أن تعرّض بقاء الاصلاحات للخطر .

١١٢ - ثالثاً على كل بلد مسؤولية ترتيب بيته . وفي النهاية فإن العوامل الداخلية مثل الادارة الجيدة والسليمة للشؤون العامة استناداً إلى الفصل بين السلطات ، ووجود نظام قانوني عادل يعمل على أسس سليمة ، وتوفر الاستقرار للاقتصاد الكلي

وتحسين الموارد البشرية ، هي التي ستحدد ما إذا كانت البلدان النامية ستنجح في الاندماج في التجارة العالمية ، وفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكسب فرص الحصول على تكنولوجيات جديدة . وأكد أن تقرير الأمانة (TD/B/39(2)/3) غالى في التأكيد على العوامل الخارجية في المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية التي تمر بمرحلة التكيف الهيكلي ، في حين قلّل من تقدير مسؤولياتها السياسية .

١١٣ - رابعاً أكد على أهمية استكمال جولة أوروغواي بنجاح مما يوفر عوامل الانتاج اللازمة لنمو اقتصادي عالمي متجدد ويسهل من دمج البلدان النامية في التجارة العالمية .

١١٤ - وأشار في ختام كلمته إلى اقتراح إنشاء فريق عامل حكومي دولي جديد لدراسة المخاطر ووضع الاقتراحات بغية الحد من المنازعات التجارية ، فقال إنه في حين أن الأونكتاد يؤدي دوراً مفيداً بالفعل في تعيين مواضيع جديدة للتفاوض في إطار الغات ، إلا أن حكومة سويسرا لا ترى من اللازم إنشاء فريق عامل جديد . وبدلاً من ذلك هناك حاجة إلى الأخذ بنهج خلّاق يعنى بالقطاعات التقليدية . إن المواضيع التي سيتناولها الأونكتاد في هذا الصدد يمكن أن تشمل مثلاً الصلة بين التجارة وحماية البيئة ، وسياسة المنافسة ، والتكامل الاقليمي بما يتمشى مع اتفاق الغات .

- - - - -